

الرقم: 2021/39

التاريخ: 2021/04/05 م

الموافق: الاثنين، 22 شعبان 1442 هـ

حفظه الله

الأخ الفاضل / د. رشدي وادي

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

تحية طيبة وبعد

الموضوع/ تقارير اقتصادية العدد الثلاثون

تهديكم الادارة العامة للدراسات والتخطيط عاطر تحياتها وتتمنى لكم دوام الصحة والعافية، وبالإشارة إلى الموضوع

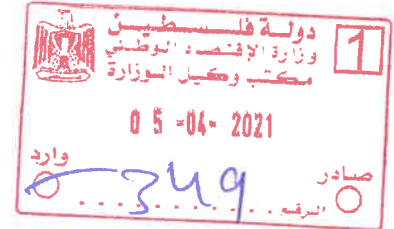
المذكور أعلاه، نرفق لسيادتكم تقارير اقتصادية العدد الثلاثون .

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير



أسامة نوفل

مدير عام الإدارة العامة للدراسات والتخطيط



مرفق طيه:

تقارير اقتصادية العدد الثلاثون

نسخة لـ

الملف

2021

٢٠٢١

تقارير اقتصادية

العدد الثلاثون

الادارة العامة للدراسات والتخطيط

30

2021/04/05





المحتويات

2	الجهاز المصرفي :
4	الدعم والتمويل :
4	الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي في فلسطين خلال شهر فبراير 2021/02 :
5	الناتج المحلي وميزان المدفوعات :
7	الإيرادات والنفقات :
8	السوق المحلي :
10	إنجازات الوزارة :

الجهاز المصرفي :

أسعار الفائدة على الودائع والقروض في فلسطين¹ :

الدينار الأردني : بلغ سعر الفائدة على القروض 6.78% نزولاً من 6.79% في الربع الأخير من العام 2019؛ وفي المقابل بلغ سعر الفائدة على الودائع 2.29% انخفاضاً من 2.97% في الربع الأخير من عام 2019.

الدولار الأمريكي: ارتفعت الفائدة على الودائع إلى 2.31% في الربع الأخير من العام الماضي، نزولاً من 2.83% في الربع الأخير من العام قبل الماضي. وانخفض سعر الفائدة على القروض، إلى 5.34% في الربع الأخير من العام الماضي، مقارنة مع 5.94% في الربع الأخير 2019.

الشيكل : وتراجع سعر الفائدة على الودائع إلى 2.36% في الربع الأخير من 2020، مقارنة مع 2.39% في الربع الأخير من العام قبل الماضي؛ وصعد سعر الفائدة على القروض إلى 6.82% في الربع الأخير مسجلاً انخفاضاً مقارنة بالربع الأخير لعام 2019 البالغة فائدته المتوسطة 6.99%.

يأتي التراجع في سعر الفائدة على الدولار الأمريكي والدينار الأردني، مدفوعاً بقيام الفيدرالي الأمريكي، خفض أسعار الفائدة على الأموال الاتحادية قرب صفر بالمئة، لمواجهة تبعات فيروس كورونا.

مؤشر دورة الأعمال* لشهر مارس 2021² :

عاد المؤشر الكلي لدورة الأعمال لفلسطين للتراجع الطفيف من -23.3 نقطة إلى حوالي -24.1 نقطة. يأتي ذلك على خلفية اتجاهات متباينة ما بين شقي الوطن؛ انزلاق واضح في الضفة الغربية، مقابل تحسن جليّ في قطاع غزة. علاوة على ذلك، لا يزال المؤشر دون مستوياته المتحققة في الشهر المناظر من العام السابق البالغة قرابة -16.5 نقطة.

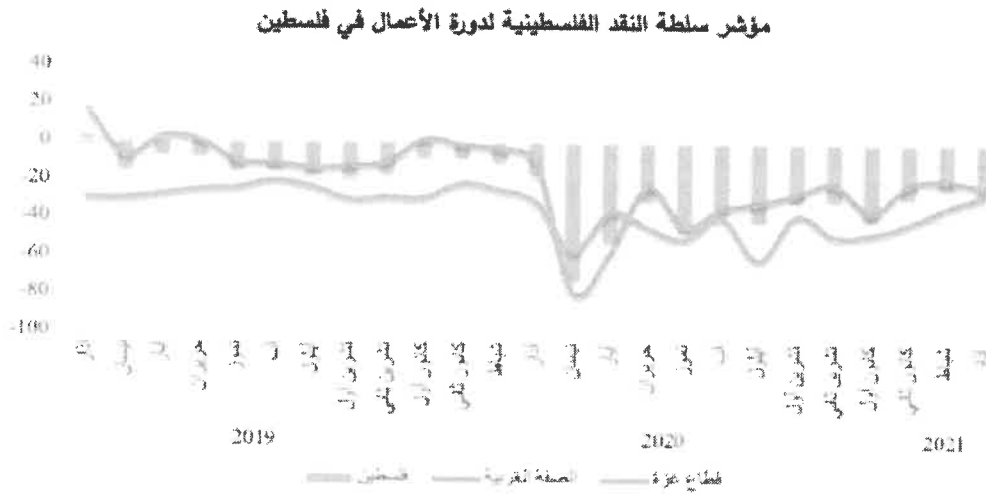
فعلى صعيد الضفة الغربية، أدت الموجة الثالثة من جائحة كورونا إلى عودة الإغلاق الكلي في أعقاب اقتراب القطاع الصحي من استنفاد طاقته الاستيعابية، الأمر الذي دفع بمؤشر الضفة الغربية إلى التراجع من -19.1 نقطة إلى حوالي -22.9 نقطة. وتأتي هذه التطورات حصيلة انكماشاتٍ جليّة في بعض الأنشطة الاقتصادية المستطلعة، أبرزها مؤشر التجارة (من -7.8 إلى -15.8 نقطة)، تلاه مؤشر الصناعة (من -6.4 إلى -7.3 نقطة)، ومؤشر النقل والتخزين (من -0.5 إلى -0.6 نقطة). وفي المقابل، سجّل مؤشر الزراعة تحسناً (من -3.6 إلى -0.9 نقطة). مترافقاً مع توجّه مماثل في مؤشري كل

* "مؤشر سلطة النقد الفلسطينية الموسّع لدورة الأعمال": هو مؤشر شهري يُعنى برصد تذبذبات النشاط الاقتصادي الفلسطيني من حيث مستويات الإنتاج والمبيعات والتوظيف. وينتج المؤشر الكلي من مجموع المؤشرات القطاعية. وتبلغ القيمة القصوى للمؤشر الكلي موجب 100 نقطة، فيما تبلغ القيمة الدنيا له سالب 100 نقطة. وتشير القيمة الموجبة إلى أن الأوضاع الاقتصادية جيدة، في حين أن القيم السالبة تدل على أن الأوضاع الاقتصادية سيئة. أما اقتراب القيمة من الصفر، فهو يدل على أن الأوضاع على حالها، وأنها ليست بصدد التغير في المستقبل القريب

من الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (من -0.2 إلى 0.1 نقطة)، والإنشاءات (من -0.5 إلى -0.3 نقطة). في حين استقر مؤشر الطاقة المتجددة عند مستواه السابق البالغ قرابة -0.1 نقطة.

وعلى العكس من ذلك في قطاع غزة، فقد نجح القطاع في تحقيق أعلى مستوى له في نحو العام عند قرابة -27.0 نقطة، قياساً لنحو -33.2 نقطة في الشهر السابق. ويعهد هذا التحسن إلى توجهٍ مماثلٍ في معظم الأنشطة الاقتصادية المستطلعة، باستثناء نشاط التجارة الذي تراجع مؤشره (من -24.0 إلى -28.0 نقطة)، والانخفاض الطفيف في مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (من 0.0 إلى -0.1 نقطة). لكن في الجهة المقابلة، صعد مؤشر الزراعة بشكلٍ جليٍّ (من -3.4 إلى 4.4 نقطة)، تلاه مؤشر الصناعة (من -5.0 إلى -3.2 نقطة)، بالإضافة إلى تحسن كل من مؤشر النقل والتخزين (من 0.5 إلى 0.9 نقطة)، ومؤشر الإنشاءات (من -1.3 إلى -1.2 نقطة). أما مؤشر الطاقة المتجددة، فقد استقر عند مستوياته السابقة البالغة قرابة 0.0 نقطة.

وبشكل عام فقد أشار أصحاب المنشآت المستطلعة آراؤهم في قطاع غزة إلى تحسن كل من مستويات الإنتاج، وبشكل أكبر المبيعات، مما أسفر عن تراجع مستويات المخزون خلال مارس. وقد انعكس هذا الأداء في توقعات أفضل للأشهر الثلاثة القادمة، وبشكل خاص فيما يتعلق بالإنتاج.



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية (2021)، مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال، آذار 2021.

الدعم والتمويل :

قيمة الدعم الخارجي لفلسطين³ :

بلغ إجمالي المنح والمساعدات الخارجية الموجهة لفلسطين منذ تأسيس السلطة حتى تاريخ 2020 حوالي 40 مليار دولار، حيث كان الدعم الأكبر من الاتحاد الأوروبي بواقع 7.6 مليار دولار تبعها الولايات المتحدة بحوالي 5.7 مليار دولار، ثم السعودية 4 مليار دولار.

حيث جاء الدعم الأكبر لحصة التمويل التطويري بقيمة 14.4 مليار دولار فيما توزع الدعم الباقي على مجمل القطاعات كاللعليم والصناعة والزراعة.

وكان الدعم الأكبر عام 2008 بقرابة 2.9 مليار دولار فيما انخفض تدريجياً حوالي مليار دولار عام 2020، وادى الانخفاض الكبير في الدعم الخارجي الى عجز الموازنة قُدر بحوالي مليار دولار حسب التوقعات لميزانية 2021.

منحة لدعم القطاع الخاص في فلسطين⁴ :

أعلن البنك الدولي عن تقديم منحة بقيمة 9 ملايين دولار إضافية لمشروع دعم القطاع الخاص في فلسطين؛ حيث ستدعم توسيع نطاق مشروع "دعم ابتكارات القطاع الخاص" الجاري تنفيذه، وبقاء الشركات خلال أزمة كورونا وتعافها.

ويهدف الدعم إلى تخفيف القيود على السيولة لفترة ثلاثة أشهر إلى ستة، ويُغَطّي بشكل رئيسي احتياجات رأس المال العامل للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مثل المرتبات والإيجارات وتحديثات التكنولوجيا.

وسيرفع البنك منح ما قبل الاستثمار من 30 ألف دولار إلى 50 ألف دولار لكل شركة مستفيدة، من أجل تعزيز وتسريع القدرات الإنتاجية والنمو للشركات الناشئة، ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تتمتع بإمكانات للنمو في الأمد المتوسط إلى الطويل؛ وسيتم استخدام منح الوصول إلى السوق، أيضاً، للتحفيز على تطوير منتجات جديدة والتوسع في الأسواق الإقليمية والدولية.

وتشمل المنح أيضاً مساعدات فنية يقدمها خبراء دوليون ومحليون لتعزيز الأثر، والقدرات الاستيعابية للمنح، مثل التدابير الرامية إلى الإسراع باعتماد تقنيات العمل عن بعد، والوصول إلى الأسواق عبر الإنترنت، والحد من فترات التعطل في سلاسل الإمداد، وإعداد خطط استمرارية العمل.

الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي في فلسطين خلال شهر فبراير 2021/02⁵ :

سجل الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي انخفاضاً مقداره 2.43% خلال شهر فبراير 2021 مقارنة بشهر يناير 2021، إذ انخفض الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي إلى 99.07 خلال شهر فبراير 2021 مقارنة بـ 101.54 خلال شهر يناير 2021 (سنة الأساس 2019 = 100).

حيث سجلت أنشطة التعدين واستغلال المحاجر انخفاضاً مقداره 12.32% والتي تشكل أهميتها النسبية 2.89% من إجمالي أنشطة الصناعة.

وسجلت أنشطة إمدادات المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها انخفاضاً مقداره 9.31% والتي تشكل أهميتها النسبية 1.84% من إجمالي أنشطة الصناعة.

وأنشطة الصناعات التحويلية سجلت انخفاضاً مقداره 2.24% خلال شهر فبراير 2021 مقارنة بالشهر السابق والتي تشكل أهميتها النسبية 87.89% من إجمالي أنشطة الصناعة.

أما على صعيد الأنشطة الفرعية والتي لها تأثير نسبي كبير على مجمل الرقم القياسي، فقد سجلت بعض أنشطة الصناعات التحويلية انخفاضاً خلال شهر فبراير 2021 مقارنة بشهر يناير 2021 أهمها صناعة منتجات المعادن المشكلة عدا الماكينات والمعدات "الألمنيوم"، وصناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى "الباطون، الحجر والرخام، والإسفلت"، وصناعة الملابس، وصناعة الجلد والمنتجات ذات الصلة، وصناعة منتجات التبغ، وصناعة المنسوجات، وصناعة الخشب ومنتجات الخشب، وصناعة المنتجات الغذائية.

من ناحية أخرى سجل الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي ارتفاعاً في بعض أنشطة الصناعات التحويلية منها صناعة المنتجات الصيدلانية الأساسية ومستحضراتها، وصناعة الكيماويات والمنتجات الكيميائية، ونشاط الطباعة واستنساخ وسائط الأعلام المسجلة، وصناعة الأثاث.

في حين سجلت أنشطة إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء ارتفاعاً نسبته 0.39% والتي تشكل أهميتها النسبية 7.38% من إجمالي أنشطة الصناعة.

الناتج المحلي وميزان المدفوعات :

الاقتصاد الفلسطيني في ظل كورونا⁶ :

سجل الاقتصاد الفلسطيني تراجعاً حاداً نسبته 11.5% خلال العام 2020 مقارنة بالعام الذي سبقه، نتيجة التأثير بجائحة كورونا، وتداعياتها، وذلك على الرغم من الارتفاع الطفيف في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الرابع من العام 2020 بنسبة 1%، مقارنة مع الربع الثالث بالأسعار الثابتة.

حيث كانت أعلى نسبة ارتفاع لنشاط الإدارة العامة والدفاع بلغت 15%، تلاها نشاط الانشاءات بنسبة 8%، ثم المعلومات والاتصالات بنسبة 4%، الزراعة والحراجة وصيد الأسماك بنسبة 2%، ثم التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء بنسبة 1%

في المقابل، ظهر انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المرصودة بنسبة 12%، بالمقارنة مع الربع المناظر 2019، والتي تستثني أثر الموسمية، علماً أن سنة الأساس 2015. حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الرابع من العام 2020 بالأسعار الثابتة في الضفة الغربية 2,924 مليون دولار أمريكي، وفي قطاع غزة 616 مليون دولار أمريكي.

وفيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بالأسعار الثابتة، فقد بلغ 729 دولار أمريكي خلال الفترة المرصودة، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 0.3%، بالمقارنة مع الربع الثالث 2020، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بالأسعار الثابتة 1,049 دولار أمريكي، بنسبة ارتفاع بلغت 0.2% مقارنة مع الربع الثالث 2020، أما في قطاع غزة فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 298 دولار أمريكي خلال الربع الرابع من عام 2020، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 1% مقارنة مع الربع الثالث 2020.

عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات[†] للربع الرابع 2020⁷:

استمر العجز الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني إلى 292 مليون دولار في الربع الرابع من العام 2020؛ ويرجع ذلك إلى العجز في الميزان التجاري السلعي الذي بلغ 1,276 مليون دولار أمريكي، إضافة إلى عجز ميزان الخدمات الذي بلغ 228 مليون دولار أمريكي.

في المقابل، سجل حساب الدخل (تعويضات العاملين، ودخل الاستثمار) فائضاً مقداره 741 مليون دولار أمريكي خلال الربع الرابع 2020.

وقد كانت تعويضات العاملين في إسرائيل البالغة 705 ملايين دولار أمريكي السبب الرئيس في فائض حساب الدخل (بارتفاع بلغت نسبته 8% عن الربع السابق).

وكذلك سجل صافي التحويلات الجارية فائضاً بلغت قيمته 470 مليون دولار أمريكي، بارتفاع بلغت نسبته 4% عن الربع السابق. وقد بلغ إجمالي التحويلات الجارية من الخارج 556 مليون دولار، حيث شكلت التحويلات الجارية للقطاع الحكومي ما نسبته 17% منها، بينما شكلت التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى ما نسبته 83%؛ ومن الجدير ذكره أن تحويلات الدول المانحة قد شكلت نحو 15% من إجمالي التحويلات الجارية من الخارج.

إضافة إلى وجود فائض في الحساب الرأسمالي والمالي مقداره 383 مليون دولار أمريكي، نتيجة الفائض المتحقق في الحساب المالي البالغ 266 مليون دولار.

[†] ميزان المدفوعات يعتبر أداة التي تحدد مركز الدولة الاقتصادي بالنسبة للعالم الخارجي وحجم الدين الخارجي، مما يساعد الباحثين وصناع القرار في استنباط السياسات الاقتصادية والخطط التنموية الملائمة لتحقيق التوازن الخارجي الذي يكفل للدولة تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.



وسجلت الأصول الاحتياطية لدى سلطة النقد ارتفاعاً مقداره 71 مليون دولار أميركي خلال هذا الربع، مقارنة مع انخفاض مقداره 74 مليون دولار أميركي في الربع السابق.

الإيرادات والنفقات :

إيرادات ضريبة المحروقات في 2020⁸ :

تراجعت قيمة الإيرادات الحكومية من الضريبة المفروضة على المحروقات، والمسماة ضريبة المحروقات أو (البلو)، بنسبة 10% على أساس سنوي خلال العام الماضي 2020؛ حيث بلغ إجمالي قيمة إيرادات المحروقات، نحو 2.36 مليار شيكل حتى نهاية ديسمبر الماضي. ومقارنة مع العام الماضي السابق له، تراجعت إيرادات المحروقات من 2.62 مليار شيكل في 2019.

و يأتي هذا التراجع بالتزامن مع قيود فرضتها الحكومة الفلسطينية لمواجهة فيروس كورونا، شملت تقليل الحركة للمركبات ومنع التنقل بين المدن في الضفة الغربية خلال الربع الثاني 2020.

حيث أن 70 % من السعر النهائي للتر البنزين في فلسطين، يتألف من ضرائب وبلغ سعر لتر البنزين (95 أوكتان) الأكثر شعبية، في فلسطين وفق أسعار الشهر الجاري، 5.95 شيكلاً.

وتتألف الرسوم المفروضة على سعر لتر البنزين، من ضريبة المحروقات (البلو)، إضافة إلى ضريبة القيمة المضافة نسبتها 16 %

ويبلغ استهلاك الفلسطينيين من الوقود شهرياً بنحو 80 مليون لتر، منها قرابة 30 مليون لتر وقود مهرب يباع في الضفة الغربية. وتعد إيرادات المحروقات، من أبرز الإيرادات المالية للحكومة الفلسطينية، بمتوسط سنوي يبلغ قرابة 2.9 مليار شيكل.

قيمة فاتورة رواتب متقاعدي السلطة⁹ :

بلغ المتوسط الشهري لفاتورة رواتب المتقاعدين في فلسطين خلال العام الجاري، 166 مليون شيكل؛ وارتفعت فاتورة رواتب المتقاعدين في فلسطين، بنسبة 90% مقارنة مع الفترة المقابلة من العام الماضي، صعوداً من 587 مليون شيكل.

يأتي الارتفاع الكبير في رواتب المتقاعدين، بعد إقدام الحكومة الفلسطينية، على إحالة قرابة 15 ألف موظف للتقاعد المبكر خلال العامين الجاري والمضي؛ فقد بلغ عدد الموظفين العموميين في الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال العام الجاري، نحو 139 ألف موظف.

توقعات التكلفة الاقتصادية للانتخابات¹⁰ :

في ظل الاعداد للانتخابات التشريعية والرئاسية فقد قُدر أن تصل تكلفة عقد الانتخابات الفلسطينية إلى قرابة (100) مليون دولار، وإن كان هذا الاتفاق مؤقت فمن شأنه أن يحدث انتعاشاً اقتصادياً ملحوظاً في بعض القطاعات وعلى وجه التحديد في التشغيل المؤقت لخريجي الجامعات، وتنشيط عمل شركات الطباعة والإعلان وقطاع النقل والمواصلات.

والجدير بالذكر أن تكلفة الانتخابات تختلف من دولة الى أخرى فالدولة ذات التعداد السكاني الكبير والمساحة الواسعة تكلفة إجراء انتخاباتها أكبر "أما في وضعنا الفلسطيني، فإن إجراءات الانتخابات الفلسطينية تعد أقل مقارنة بغيرها فقد لا تتجاوز 100 مليون دولار."

حيث تم رصد قرابة (30) مليون دولار لعمل لجنة الانتخابات المركزية، ممولة من الاتحاد الأوروبي؛ ويتوقع أن يتخطى إنفاق المرشحين للانتخابات سواء المدعومين من الأحزاب السياسية أو المستقلين حاجز (70) مليون دولار، مشيراً إلى أن الرقم المالي متفاوت بين الأحزاب والأفراد المرشحة في الانتخابات.

فبالاستناد إلى تقرير الانتخابات الرئاسية الثانية، التي عقدت في يناير 2005م، فإن تكلفة عقدها آنذاك كانت نحو (7.5) مليون دولار، و الانتخابات التشريعية التي عقدت في يناير 2006م، فقد بلغت تكلفتها بلغت نحو (10) ملايين دولار.

لكن اليوم هذه الأرقام مرشحة للزيادة، بحيث قد تصل تكلفة الانتخابات التشريعية إلى أكثر من (16) مليون دولار، والرئاسية إلى أكثر من (13) مليون دولار والسبب هو ارتفاع أعداد الناخبين اليوم مقارنة بما قبل (15) سنة، و حدوث ارتفاع بأسعار الأدوات والمعدات والقرطاسية المستخدمة في العملية الانتخابية.

وتساهم هذه الأموال بتحريك عجلة الاقتصاد وإن كانت بشكل مؤقت؛ حيث يفسح المجال لتشغيل أيدي عاملة ولا سيما خريجي الجامعات، كما تنشط الشركات والمكاتب العاملة في مجال الطباعة والإعلان، ويستعيد قطاع النقل والمواصلات عافيته بعض الشيء، كذلك المطاعم وشركات إنتاج العصائر والمياه المعدنية تشهد انتعاشاً ملحوظاً.

السوق المحلي :

إعفاء المواد الأساسية من الضرائب وخطة خاصة برمضان¹¹ :

ضمن سعي وزارة الاقتصاد الوطني بمتابعة الأسعار في السوق و مطابقة البضائع والمنتجات للمواصفات الفلسطينية، بالإضافة لضبط الأسعار داخل الأسواق في جميع محافظات القطاع. فقد تم التنسيق بين الوزارة و وزارة المالية بإعفاء المواد الأساسية – السكر والزيت والدقيق-من الضرائب والجمارك، حفاظاً على استقرار أسعارها بالسوق المحلي، وعدم تحميل المواطن مزيداً من الغلاء.



ويشار إلى أن ارتفاع الأسعار لبعض السلع الأساسية في السوق مردوده إلى غلاء السلع والبضائع من مصدره عدا عن ارتفاع اجرة النقل بسبب جائحة كورونا؛ إضافة إلى الارتباط بنظام البورصة والتي تشهد حالياً ارتفاعاً في مؤشر وأسعار هذه البضائع نتيجة تزايد الطلب عليها.

وقد أعدت الوزارة خطة خاصة بشهر رمضان تشمل تواجد لطواقم التفتيش والمتابعة في جميع محافظات القطاع في جولات صباحية ومساءية، "وفي العشر الأواخر ستكون جولات ليلية أيضاً." حيث ستركز الجولات على جودة وصلاحيّة المنتج، بالإضافة لضبط الأسعار دون السماح بالاحتكار أو الاستغلال.

ويشار إلى أن مخزون المواد الأساسية والبضائع الاستهلاكية في قطاع غزة يكفي لما يزيد عن شهرين أو ثلاثة.

الإرجاع الضريبي لاتحاد المقاولين¹²:

ضمن تمسك اتحاد المقاولين الفلسطينيين بمحافظات غزة؛ بكل الإجراءات القانونية والنقابية بحق كل محاولة لاختراق قرار مقاطعة شراء العطاءات، والحفاظ على قرار الهيئة العامة باستمرار الفعاليات الاحتجاجية لاسترجاع حقوق الإرجاع الضريبي المحتجزة؛ فقد أكد الاتحاد أن الأولى لكافة جهات الضغط والوساطة التوجه للضغط على وزارتي المالية برام الله وغزة لصرف حقوق المقاولين المترصدة لديها على مدار ١٤ عاماً، وإنصاف المقاولين، واستعادة قدرة شركات المقاولات، وشركائها في القطاع الخاص، وإنعاش قطاع غزة عبر التنمية وفتح فرص التشغيل

ويسعى الاتحاد رغم ابدائه الكثير من المرونة بهذا الصدد فيؤكد استعدادة لتقديم كافة ملفات الإرجاع الضريبي لشركة تدقيق حسابات دولية للفصل في ملفات الإرجاع الضريبي . حيث تقع المسؤولية على عاتق المؤسسات الدولية المانحة للضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية لإلزامها بالاتفاق الذي ينص على أن مشاريعها تخضع لضريبة القيمة المضافة بمقدار صفر في المشاريع الإنسانية، أو القيام بدفع الإرجاع لمشاريع المقاولين وفق العقود الموقعة.

أسعار البنزين¹³:

ارتفع سعر البنزين منذ بداية ابريل الجاري إلى 6.04 شيكل للتر، لأول مرة منذ نحو عام؛ حيث ستضاف 21 أغورة إلى سعر لتر البنزين مقابل الخدمات في المحطة.

وهذه المرة الرابعة التي يرفع فيها سعر البنزين خلال الأشهر الأخيرة، إذ رفع في يناير الماضي بـ 8 أغورات، و بـ 9 أغورات في شهر ديسمبر الماضي. وارتفع سعر لتر البنزين 95 الخالي من الرصاص بالأشهر الثلاثة الأخيرة بـ 38 أغورة.

ويعزى سبب الارتفاع الحاد في سعر البنزين إلى الانتعاش الاقتصادي المتوقع إثر اتساع التطعيمات باللقاح المضاد لفيروس كورونا في العالم. وتسببت التقديرات بالانتعاش الاقتصادي بارتفاع أسعار النفط في العالم، في أعقاب توقع ازدياد استخدام السيارات والطائرات.



انجازات الوزارة :

- الإدارة العامة للمصادر الطبيعية تشرع بوضع لوحة معدنية على الشاحنات توضع كميات الرمال المحملة.
- تنظيم جولات على المطاعم الشعبية في محافظة خانيونس
- اعفاء المصانع المتوقفة من فواتير الكهرباء بنسبة 40%.
- قسم الصناعات الغذائية ينظم جولة ميدانية في محافظة غزة على عدد من مصانع العصائر والمشروبات الغازية.
- دائرة المكاييل والموازين تنظم جولات على بعض المحال والسوبرماركت في محافظة غزة
- نظمت طواقم حماية المستهلك : 114 جولة تفتيشية، 1119 زيارة على المنشآت. 125 محضر ضبط، 201 ائتلاف مواد، سحب 81 عينة.

- 1 موقع الاقتصادي
- 2 سلطة النقد الفلسطينية
- 3 بوابة اقتصاد فلسطين
- 4 وكالة صفا الاخبارية
- 5 مركز الاحصاء الفلسطيني
- 6 بوابة اقتصاد فلسطين
- 7 مركز الاحصاء الفلسطيني
- 8 موقع الاقتصادي
- 9 الاقتصادية
- 10 فلسطين اون لاين
- 11 وكالة صفا الاخبارية
- 12 انكس
- 13 بوابة اقتصاد فلسطين